الفرع الرابع
تأثير ظاهرة اندماج المشروعات العالمية
في الاقتصاد المصرى

فـــي الغالب سيكون لهذه الاندماجات الجارية اليوم على قدم وساق آثار علـــى الاقتصـــاد المصرى، وبداية تجدر الإشارة إلى عدم تحبيذ الحكم العام المطلـــق والـــذى يـــنحاز بكل التأثيرات إلى الجانب الإيجابى أو إلى الجانب السلبى.

ولمعرفة جيدة بهذه التأثيرات المحتملة ينبغى النظر في عدة أمور هى:

١- مدى وجود المشروعات العالمية في السوق المصرى.

٢- مـــدى قيام هذه المشروعات العاملة في السوق المصرى بالاندماجات والتكاملات.

٣- مدى تأثير هذه المشروعات في الاقتصاد المصرى.

٤- من المهم مراعاة أن هذه التأثيرات قد ترجع إلى المشروعات الوطنية وقـــد تـــرجع إلى المستهلكين، وقد ترجع إلى الحكومة وما تقوم به من سياســـات، بعـــبارة أخـــرى ينبغى التمييز بين التأثيرات على المستوى الجزئى والتأثيرات على المستوى الكلى، مع التسليم بتداخلهما.

ومـــن خـــلال النظر في هذه الجوانب يمكن التعرف بشكل مقبول على الآثار المحتملة على الاقتصاد المصرى من جراء هذه الاندماجات كما يتضح مما يلى:

١ - المشروعات العالمية في السوق المصرى

أصبح السوق المصرى مفتوحاً إلى حد كبير أمام المشروعات العالمية، وبالتالى لم يعد بعيداً عما يجرى في هذه المشروعات وما يحدثه ذلك من تأثيرات عليه.

ويتوقف مدى هذه التأثيرات ونوعيتها على العديد من العوامل منها حجم ونطاق المشروعات العاملة في مصر والتى لديها الرغبة للعمل فيها. وتشير التقارير في أحدث بيانات لها حتى إعداد هذه الورقة إلى أن عدد هذه المشروعات التى مارست العمل فعلاً في مصر بلغ حتى نهاية ١٩٩٨ مائة وسبعا وأربعين شركة وأنها موزعة على أكثر من صناعة أو قطاع، كما يتضح من الجدول التالى.

بيان بعدد الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر
وتوزيعها على الأنشطة المختلفة حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

مسلسل	بيان	عدد الشركات
١	الصناعات الهندسية	٤٣
٢	الصناعات الكيماوية	٢٩
٣	الصناعات الغذائية	٢٤
٤	الصناعات المعدنية	١٧
٥	الصناعات الدوائية	١٧
٦	صناعة مواد البناء	١٠
٧	صناعة الغزل والنسيج	٧
	الإجمالي	١٤٧

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات، البيان الإحصائى السنوى، ١٩٩٨/١٢/٣١

ويلاحظ أن هناك إقبالاً متزايداً من قبل هذه الشركات العالمية للعمل في السوق المصرى، حيث تفيد البيانات أن عدد هذه الشركات كان حتى ١٩٩٧/٦/٣٠، سبعا وتسعين شركة، وقد أصبح في نهاية ٩٨ مائة وسبعا وأربعين شركة[٦٥] وبرغم عدم توفر بيانات رسمية تغطى العامين الأخيرين، ٩٩، ٢٠٠٠، فإن الاتجاه العام هو إلى الإقبال والتزايد.

وإذا نظرنا في هذه المشروعات العالمية العاملة في مصر من ناحية جنسيتها، لما لذلك من علاقة بما تمارسه من اندماجات، حيث إن الشركات الأمريكية تحوز قصب السبق في هذه الاندماجات فنجدها موزعة على النحو الذى يظهره الجدول التالى:

توزيع الشركات الصناعية المتعددة الجنسية

العاملة في مصر للجنسية حتى ١٩٩٨/١٢/٣١(*)

جنسية الدولة الأم	عدد الشركات
أمريكا	٢٣
بريطانيا	١٩
فرنسا	١٣
ألمانيا	١٣
سويسرا	١٣
إيطاليا	١٢
هولندا	٩
اليابان	٣
كوريا	٢
دول أخرى	١٣
الإجمالي	١٤٧

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، نقلا عن د. منير هندى وآخرون، تقرير التمويل الدولى في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، تقارير غير دورية العدد ٢ أكتوبر ١٩٩٩.

٢- ممارسة المشروعات العالمية العاملة في مصر للاندماجات

يمكـن القول بأن هذه المشروعات بحكم دخولها في نطاق المشروعات العالمـية فإنهـا تمـارس عمليات الاندماج بصورها المختلفة، وخاصة منها

(*) طالعتـنا الأهـرام الاقـتصادى فـي ٢٠٠١/١/٨ بأن بريطانـيا أصبحت حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠ تحـتل المرتـبة الأولـى في الاستثمارات في مصر من حيث قيمة مشروعاتها حيث بلغت ٣٣% تليها الولايات المتحدة.

الشـــركات الأمريكـــية والإنجليزية وأنها تجرى بعضاً من هذه الاندماجات أو بالأحـــرى الاستحواذات على المستوى المحلى مع مشروعات محلية[٦٦]، كما تجريها على المستوى العالمى.

٣- تأثير المشروعات العالمية في الاقتصاد المصرى

هـــناك العديد من الدراسات والبحوث التى تناولت بشكل أو بآخر تأثير المشـــروعات العالمـــية فـــي الاقتصاد المصرى، وقد نشطت هذه الدراسات بصـــورة ملحوظـــة فـــي أواخر السبعينات، وذلك من جراء سياسة الانفتاح الاقتصـــادى، ويومـــاً بعـــد يوم تزداد هذه الدراسات نتيجة للمستجدات على الســـاحة العالمية من عولمة، ومنظمة التجارة العالمية. ونظراً لما هنالك من انقســـامات حـــادة ذات منشـــأ أيديولـــوجـــى بالدرجة الأولى حيال دور هذه المشـــروعات فـــي الـــدول النامـــية عموماً وفى مصر خصوصاً فقد مالت الدراســـات الأحـــدث فـــي التعويل الأساسى على تقييم دورها في الاقتصاد المصـــرى من خلال البعد العملى التطبيقى. وبدلاً من الاكتفاء بطرح الآراء الـــنظرية أخذت في الوصول إلى النتائج من خلال ما أسهمت به بالفعل هذه المشـــروعات فـــي المتغيرات الاقتصادية، أو بعبارة أخرى ما أسهمت به في مواجهة المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى.

مثل مشكلة الاستثمار ومشكلة التصدير ومشكلة العمالة والبطالة... الخ.

ومن أحدث الدراسات في هذا الشأن تلك الدراسة التى قدمها بنك مصر فـــي نشـــرته الاقتصادية، العدد الثانى لعام ١٩٩٩ بعنوان، الشركات متعددة الجنســـيات ودورها في الاقتصاد المصرى كتبها أسامة السيد شندى، وكذلك الدراســـة الـــتى قدمهـــا مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصـــاد بعنوان "تقرير التمويل الدولى في جمهورية مصر العربية للدكتور

منير هندى وآخرين ونشرها المركز فى سلسلة تقارير غير دورية العدد (٢) في أكتوبر ١٩٩٩.

وطـبقا لهاتيـن الدراستين فإن إسهام هذه المشروعات في الاستثمارات داخـل مصر يعتبر إسهاماً محدوداً بالنسبة لإجمالى الاستثمارات، استخلاصاً من الجدول التالى:

بيان بالمساهمات في رءوس الأموال المصدرة
للمشروعات الاستثمارية حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

بالمليون جنيه

بيان	مصر		عرب		أجنبى				الاجمالى	
					الدول الأوربية		أمريكا ودول أخرى			
	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%
مشروعات استثمارية داخل البلاد	٥٩.٥٦٨	٧٨	٨.٥٠٩	١١	٤.٢٥٦	٥	٤.٤٨٩	٦	٧٦.٨٢٢	١٠٠
مشروعات استثمارية بالمناطق الحرة	١٠.٨٢٥	٦٦	٢.٨٣٧	١٧	٩٨٧	٦	١.٨٥٨	١١	١٦.٥٠٧	١٠٠

المصـدر: الهيـئة العامـة للاسـتثمار والمـناطق الحرة - مركز المعلومات- البيان الاحصائى السنوى ١٩٩٨/١٢/٣١

ومنه يتضح تدنى نسبة إسهام الاستثمار الأجنبى في جملة الاستثمارات، رغـم مـا قدم له من حوافز وإغراءات وهذا في الواقع يضع علامة استفهام كبـيرة حول هذه المشروعات وموقف الدولة منها، كما أنه يعطى مؤشراً بان اندماجـات هـذه المشـروعات وتكاملهـا قد لا يكون ذا أثر واضح بالنسبة للاستثمارات في مصر.

كذلك فقد خلصت هذه الدراسات إلى أنه من خلال النظر في توزيع هذه الشركات على الصناعات المختلفة في مصر يتضح أن هناك تركيزاً عالياً في مجـال الصناعات الهندسية والكيماوية والغذائية، (كما هو واضح من جدول

مذكور سلفاً) وغالبية هذه الشركات تهتم أساساً بالسوق المحلى والتوزيع فيه، ومعنى ذلك أن إسهامها في تنمية الصادرات المصرية هو إسهام محدود، حيث لا نجد لها وجوداً في الصناعات ذات الميزة التنافسية مثل صناعة الملابس والمنتجات الخشبية. وبالتالى فإن إسهامها في علاج الخلل في الميزان التجارى متواضع تماماً.

وفيما يتعلق بنوعية المنتجات التى تطرحها هذه المشروعات على المستهلك المحلى فإنها في غالبها ذات طابع كمالى، مما يسهم في تشويه نمط الاستهلاك وتخصيص الموارد، وشيوع قيم اجتماعية ضارة.

وفيما يتعلق بفرص العمالة التى توجدها هذه المشروعات في مصر فطبقاً لبيانات هيئة الاستثمار نجد أن المشروعات الصناعية لهذه الشركات قد وفرت ٢٢١٥٨ فرصة عمل من إجمالى فرص العمل في المشروعات الصناعية البالغة ٣٨٨٧٤٣، أما المشروعات الزراعية التابعة لهذه الشركات فقد وفرت ١٨٣٦ فرصة عمل من إجمالى قدرة ٣٣٠٤٩ فرصة، أما المشروعات السياحية التابعة لها فقد وفرت ٨٨٧ فرصة من إجمالى قدره ١٠٩٢٤٠ فرصة عمل[٦٧]. ومعنى ذلك أن إسهام هذه الشركات في تدعيم قضية العمالة ومواجهة مشكلة البطالة هو إسهام متواضع للغاية، وتفسير ذلك هينٌ إذ تعتمد هذه الشركات على التقنية العالية الموفرة للعمالة أو ما يسمى نمواً دون مزيد من فرص العمل Jobless Growth. مع ملاحظة ما لهذه المشروعات من تأثيرات قد تكون سلبية على المشروعات المحلية من حيث استيلاؤها على العمالة الماهرة فيها، وهناك زاوية أخرى ينبغى النظر فيها لتبيان أثر هذه المشروعات في عملية العمالة وهى طبيعة عمل ومجال هذه المشروعات، وهل كان من الممكن للمشروعات الوطنية القيام بذلك أم أن ذلك خارج قدراتها واهتماماتها، في الحالة الأولى غالباً ما يكون الأثر سلبياً، حيث

إن المشـــروعات العالمـــية عادة ما تستخدم أساليب فنية موفرة للعمالة عكس المشـــروعات الوطنية، وفى الحالة الثانية تعد إقامة مشروعات عالمية فرصة حقيقـــية لإيجـــاد المزيد من العمالة[٦٨]، كما ينبغى ملاحظة ما قد تحدثه هذه الاندماجـــات من أثر المحاكاة في المشروعات الوطنية لهذه المشروعات في اســـتخدام الفـــنون الإنتاجية كثيفة رأس المال، ومن ثم المزيد من حدة مشكلة البطالة.

وفيما يتعلق بإسهامها في نقل التكنولوچيا فإن بعض الدراسات تشير إلى محدودية الدور الذى قامت به في هذا الشأن، وأن بعض ما قامت به كان غير ملائـــم للاقتصـــاد المصرى، كما كان ذا تكلفة عالية، ثم إنها غالباً ما تضر بفكرة بناء تكنولوچيا محلية أصيلة[٦٩].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج قد توصلت إليها دراسات سابقة لهذا الموضوع والتى منها:

دراسة د. إبراهيم العيسوى، بعنوان «مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمتها في التنمية في مصر»، المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٦.

ودراســـة د. فرج عزت. ود. إيهاب نديم بعنوان «الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة والتنمـــية الاقتصـــادية في العالم» مؤتمر حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مركز صالح كامل ١٩٩٩/٥.

ودراســـة د. أميـــنة شبانه بعنوان «دور الاستثمار الأجنبى المباشر في تمويـــل التنمـــية الصناعية في مصر في كل آليات السوق»، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ١٩٩٤/٤.

ودراسة د. محمد فتحى صقر، بعنوان «الأنماط السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية»، كلية الاقتصاد، ١٩٨٩.

ودراسة د. سميحة فوزى بعنوان «الاقتصاد المصرى والشركات متعددة الجنسية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية»، مؤتمر الاقتصاد المصرى واندماجه في السوق العالمية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، مايو ١٩٩٢.

وهكذا فإن معظم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع إن لم تكن كلها قد اتفقت على تواضع إسهام هذه المشروعات في التأثير في الاقتصاد المصرى من خلال المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

الأمر الذى يوحى بتواضع أثر ما ينجم عن هذه الشركات من اندماجات على الاقتصاد المصرى، لأن الأصل إذا كان ضعيفاً فأى تغير يطرأ عليه لا يحدث عادة آثاراً جوهرية مغايرة.

في ضوء ذلك نحاول استكشاف الآثار المحتملة لاندماج هذه المشروعات العالمية على الاقتصاد المصرى.

مما سبق يتضح أن أثر هذه المشروعات في الاقتصاد المصرى طبقاً لما أظهرته الدراسات هو أثر محدود من حيث إيجابياته. ومغزى ذلك أن ما يجرى من اندماجات في هذه المشروعات هو بدوره من المحتمل أن يكون ذا أثر محدود إيجاباً أو سلباً، ومن ناحية أخرى فإنه طالما أن هذه المشروعات تؤثر إيجاباً وسلباً في الاقتصاد المصرى فإن ما يجرى فيها من اندماجات غالباً ما يكون له نفس اتجاه الآثار، بمعنى أن هناك اندماجات تؤثر سلباً وأخرى تؤثر إيجاباً وربما قوى الاندماج من الأثر السلبى وأيضاً من الأثر

الإيجـابى، وربما أحدث العكس، كل ذلك يعود إلى اعتبارات وعوامل تخص كل حالة بذاتها.

ومهمـا يكن من أمر فإن هناك مجالات وقطاعات اقتصادية عديدة من المحتمل أن تتأثر بهذه الاندماجات، ونشير فيما يلى إلى بعض تلك المجالات.

١) الاندماجات وهيكل السوق

بفـرض أنـنا في سوق مشروعات وطنية وأنها سوق احتكار قلة، وقامت مجموعة من هذه المشروعات بعمليات اندماج وتكامل بينها، فمن الواضح أن أثـر ذلـك علـى هـيكل السوق المزيد من التركز وتعميق درجة الاحـتكار[٧٠]، لكـن ذلك ليس هو بالضبط المطروح حالياً، فالذى يندمج مشروعات عالمية، ثم إن نوعية اندماجها متعددة، فقد يكون مع مشروعات محلـية، وقد يكون مع مشروعات عالمية، فإذا كان الاندماج أو بالأحرى الاستحواذ مع مشروعات محلية فإن الأثر على هيكل وعدد مشروعاته لن يـتأثر، طالمـا أن الاندمـاج تـم مـع مشروع واحد، أما إذا تم مع عدة مشـروعات محلية فإن الأثر يظهر حيث يقل عدد المشروعات العاملة في السـوق كمـا سـيحدث فـي حالة اندماج عدد من المستشفيات المصرية الخاصـة مع مشروع عالمى. أما إذا كان الاندماج بين مشروعات عالمية وبعضـها فـلا تأثير لذلك على هيكل السوق المصرى، اللهم إلا إذا كان المشـروعان العالمـيان يعملان في مصر إذ بالاندماج يصبحان مشروعاً واحداً، ومن ثم قلة العدد مع مزيد من القوة، وهكذا فإن الاندماج يمكن أن يؤثـر علـى هـيكل السوق المصرى، كما أنه يزيد من قوة المشروعات المـندمجة، ومن ثم يزيد من سيطرتها وهيمنتها في السوق، بعبارة أخرى يمكـن أن يحـدث لونـاً من ألوان الاحتكار بصورة أو بأخرى، والأمر

يـتوقف، إضـافة إلـى مـا سـبق، على سعة السوق من جهة، وقدرة المشـروعات الوطنـية التى لم تندمج من ناحية أخرى، وأيضا يمكن أن يحـدث الاندمـاج اندماجات محلية بين المشروعات الوطنية لتمكينها من مواجهـة هذه القوة الضخمة، وبالتالى قلة عدد المشروعات، والمزيد من التركز، والاقتراب من حالات الاحتكار القوية. وقد طالعتنا الصحف بعزم الحكومـة علـى دمـج سـبعة بـنوك محلية في بعضها وعلى دمج بنك الإسكندرية في البنك الأهلى.

كمـا أنه يتوقف على طبيعة الاندماج، من حيث كونه أفقياً أو رأسياً أو مخـتلطاً، وعلـى المجال الذى يعمل فيه هذا المشروع ومدى إمكانية قيام مشروعات وطنية للعمل فيه.

وقد ينجم عن ذلك خروج بعض المشروعات الوطنية من السوق إذا لم تتمكـن مـن تقويـة مراكـزها إن بالاندماج أو بغيره، ومن ثم قلة عدد المشروعات العاملة والمزيد من الاحتكار.

ويلاحـظ أنه قد نجم عن عمليات الاندماج المزيد من التركز وقلة عدد المشـروعات علـى المستوى العالمى، ويبدو ذلك في مختلف القطاعات والصـناعات الـتى مورست فيها هذه العملية، وبوجه خاص في القطاع المصـرفى، حيث أدت إلى تقلص كبير في عدد البنوك العالمية وغيرها، ففـى الولايـات المتحدة أدت عمليات الاندماج المصرفى إلى تناقص عدد المصارف من ٨٧٠٠ عام ١٩٩٢ إلى ٧٠٠٠ مصرف عام ١٩٩٨، وفى فرنسـا تـراجع عدد البنوك من ٨٠١ بنكاً في عام ٩٠ إلى ٦٢٦ بنكاً في عـام ١٩٩٤[٧١]، وتفيد بعض الإحصاءات أن السنوات الثلاث الأخيـرة ٩٧/ ٩٨- ٢٠٠٠/٩٩ قـد شهدت عمليات دمج واسعة النطاق كان أهمها مـا تـم بين نحو ٧٥ مؤسسة مالية ومصرفية من أكبر المؤسسات المالية

والمصـــرفية فـــي العـــالم لتسفر عن ٣٠ مؤسسة مالية ومصرفية احتلت بدورها مراكز متقدمة ضمن قائمة أول ألف بنك على مستوى العالم[٧٢].

كذلك فقد ذكرت صحيفة الأهرام في عددها الصادر في ٢٠٠١/١/٢ أن الســلطات فـــي مالـــيزيا قد أمرت مؤسساتها المصرفية الأربع والخمسين بالاندماج في عشر مجموعات مصرفية رئيسية بحلول ٢٠٠٠/١٢/٣١.

٢) الاندماجات وأداء المشروعات

من الواضح أن عمليات الاندماج ينجم عنها مزيد من القوة والضخامة. وهـــناك تخوف قوى من السلوك الاقتصادى لهذه المشروعات وما له من آثـــار سلبية على مستويات الأسعار وجودة المنتجات، ومع التسليم بوجاهة هـــذا التخوف فينبغى ملاحظة أن الظروف المحيطة اليوم مغايرة إلى حد كبـــير للظـــروف. الـــتى كانت محيطة في الماضى بالأسواق الاحتكارية وممارســـة المشـــروعات فيها، فالهيمنة التى تبغى هذه المشروعات اليوم تحقيقها إنما يحافظ عليها من خلال المزيد من الجودة والتحسين والتطوير المســـتمر واعـــتدال الأســـعار ولـــيس العكـــس، وإلا فالســـوق مفتوحة، والمشـــروعات الأخرى العالمية متربصة، ومعنى ذلك أن المستهلك سوف يجد أمامه وبسرعة مذهلة منتجات بديلة أرخص أو أعلى جودة، وخاصة إذا مـــا كـــان الموقـــف الحكومى قوياً وحاضراً وكذلك موقف المؤسسات الأهلية.

ومـــن ناحية أخرى فإنه من المتوقع نظرياً أن ينجم عن الاندماج تأثير إيجـــابى لـــدى المشـــروعات الوطنية المندمجة وغيرها، مثل التحسن في الإدارة وفـــى التمويل وفى النواحى الفنية والتكنولوچية وفى التكاليف، وقد أيدت هذا الاحتمال كثير من التجارب الاندماجية الناجحة، مع عدم نكران

أن الآثـــار على هذا المتغيرات أو بعضها قد تكون سلبية، وهناك دراسات تطبيقـــية تثبـــت تحقيق النجاح والمزيد منه لمشروعات وطنية من قبل ما يجـــرى على المشروعات العالمية، فلم تفلس هذه المشروعات ولم تنهار، وإنما أعادت النظر في سياساتها وبرامجها واستطاعت أن تظل عاملة في الســـــوق، بل ازدادت قوة ونمواً، وقد قدم الأهرام في عدده الصادر في ١٩٩٩/٦/١٦ عرضاً لبعض تلك الدراسات للدكتور صلاح جمعة بعنوان «الشركات المحلية وتحدى البقاء في ظل العولمة».

وفى هذا العرض أشار الكاتب إلى ما هنالك من دراسات أجنبية معمقة في هذا الموضوع ومن أهمها ما نشرته مجلة جامعة هارفارد للإدارة في إبريل ١٩٩٩، كان محورها عدد من شركات محلية في بعض دول العالم مثل الهند وروسيا وتشيكوسلوفاكيا تمكنت من استغلال بعض المميزات لها والـــتى هـــى في نفس الوقت نقاط ضعف للمشروعات العالمية، واستفادت مـــنها فـــي تدعـــيم وترســـيخ وجودهـــا في السوق من خلال تغيير في اســـتراتيـــجياتهـــا المنصـــرفة إلـــى الصيانة وشبكة خدمة العملاء، وإلى الانصـــراف إلـــى إنتاج بعض ما كانت تنتجه من قبل. وإلى التركيز على خدمة شرائح معينة لا تهتم بها المشروعات العالمية.

ومعـــنى ذلـــك أنه ليس بالضرورة أن تحدث الاندماجات العالمية أثاراً ســـلبية على أداء المشروعات المحلية. بل قد يكون العكس طالما أن هذه المشـــروعات لديهـــا الإدارة الجيدة، ولديها العزيمة والإصرار على البقاء والـــنجاح والاســـتفادة من دروس التاريخ، والتى تفيد أن الصغير المجتهد يمكـــن أن ينهض بل ويسود في وجه الغازى الكبير. وكل هذا لا يقلل من خطورة عمليات الاندماج على المشروعات المحلية، حتى المندمج منها في المشـــروعات العالمـــية، حيث إنه معرض بين لحظة وأخرى إلى تحويل

المشـــروع العالمى لنشاطه من هذا الفرع الوطنى إلى فرع اخر في دولة أخرى، مما يرتب إغلاق هذا الفرع الوطنى وما ينجم عن ذلك من مضار مادية وبشرية، كما حدث في سوق الدواء مع بعض الشركات العاملة فيه، ومـــن الواضـــح أن شـــركة مصر للطيران سوف تتأثر كثيراً بالتحالفات العالمـــية التى تمت في مجال النقل الجوى، ويعد هذا ضمن العوامل التى دفعتها إلى أن تصبح شركة قابضة تضم عدداً من الشركات الخاصة طبقا لما ذكرته مجلة البورصة في عددها ١٩١ في ٢٠٠١/١/٨، صـــ١٥. ولا شـــك أن المصارف الوطنية سوف تتعرض لمصاعب عديدة من جراء ما يجـــرى حثيـــثاً بين المصارف العالمية من اندماجات الأمر الذى يزيد من قدراتهـــا فـــي جذب المزيد من الإيداعات المحلية. واستخدامها بما يحقق مصالحها حتى ولو بتوظيفها خارج مصر.

٣- تأثير الاندماجات على المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصرى

فـــي البداية تجدر الإشارة إلى ما هنالك من ندرة تكاد تكون مطلقة في الدراســـات الـــتى تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل والتى أتيح للكاتب الإطـــلاع علـــيها. ولعل من أوسع الدراسات التى تعرضت لذلك بصورة صريحة ومفصلة إلى حد ما دراسة د. رفعت العوضى بعنوان «التكتلات الاقتصـــادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية» وقد سبق أن أشرنا إليها سلفاً.

وقـــد ذهبـــت هـــذه الدراســـة إلـــى أن تأثـــير الاندماجات العالمية في المشـــروعات علـــى الاقتصـــاد المصرى هو تأثير سلبى في كل جوانبه، ومنطلق هذه الدراسة أن أثر الشركات العالمية في الاقتصاد المصرى هو أثر سلبى.

وبالـــتالى فكلمـــا حدث بينها اندماج وتحالف زادت قوتها، ومن ثم زاد أثـــرها قوة في سلبيته. فإذا كان هناك ضعف في القدرة التنافسية للاقتصاد المصـــرى فـــإن هـــذه الاندماجات ستزيده ضعفاً على ضعف وتوسع من الفجـــوة التنافســـية، لما يحدثه الاندماج من مزيد من القدرة على تخفيض التكاليف وتحقيق الجودة العالية. وتخفيض الأسعار.

وإذا كانـــت هـــناك فجوة تكنولوجية فإن هذه الفجوة ستزداد، لما يوفره الاندماج لهذه الشركات من مزيد من الموارد والطاقات اللازمة للمزيد من عمليات البحث والتطوير.

وإذا كانـــت هناك فجوة داخلية فإن هذه الاندماجات سوف تزيد منها لما تحدثه من ضخامة في العوائد المتحققة في تلك الشركات.

وإذا كانت هناك تبعية اقتصادية فإن الاندماجات سوف تزيدها، ومن ثم المزيد من تدهور سعر صرف الجنيه، وهكذا خلصت هذه الدراسة إلى أن آثـــار الاندماج على الاقتصاد المصرى هى كلها آثار سلبية. ولا شك أن لنـــتائج هـــذه الدراســـة جانـــباً مـــن الصواب، لكن يلاحظ عليها التعميم والإطـــلاق، كما أنها توحى بالتوجيه بعدم التعامل مع هذه الشركات، وهذا لم يعد مقبولاً ولا ممكناً، ثم إنها ركزت على الأجل القصير وأهملت الأجل المتوســـط والأجـــل الطويـــل، حيث يمكن فيهما تحول هذه الآثار السلبية بفرض التسليم بها إلى آثار إيجابية. وبالتالى تضييق هذه الفجوات بدلاً من توسعها.

وأعتقد أن الأثر من حيث نوعه ومن حيث حجمه يتوقف بدرجة أساسية على موقف الدولة وأيضاً موقف المشروعات الوطنية، ومن خلالهما يمكن أن تكون الآثار في غالبيتها إيجابية إذا ما أمكن جعل هذه المشروعات بما

تنـــتجه من منتجات جيدة المستوى ومعتدلة السعر وبما تمتلكه من خبرات جيدة في عمليات التسويق العالمى، في خدمة الصادرات المصرية، ورغم وجود قيود على الحكومات في حمل هذه الشركات على تصدير حصة من إنـــتاجها[٧٣] فإن الحكومة، كما سمعنا وقرأنا في وسائل الإعلام حرصت علـــى التأكـــيد علـــى قيام هذه المشروعات بالإسهام في الصادرات وفى تحسين المهارات والخبرات وفى توفير التكنولوچيا المناسبة.

ومهمـــا يكـــن من أمر فإن للاندماجات تأثيرها الإيجابى والسلبى معا، والعـــبرة في تعظيم الأثر الإيجابى وتقليل الأثر السلبى، وهذا متوقف على الحكومة والمشروعات الوطنية بالدرجة الأولى.

ومـــن الملاحـــظ أن لهذه المشروعات وما يجرى بداخلها من اندماجات تأثيرات مالية وضريبية، وأيضاً على الميزان التجارى. وذلك من جوانب مـــتعددة منها ما يعرف بسعر التحويل Transfer Pricing حيث أصبحت هذه الشركات ومن خلال الاندماجات تنتج السلع والخدمات مجزأة في أكثر مـــن بلـــد، كما سلفت الإشارة، فكل فرع في دولة ينتج جزءاً من السلعة. ويـــنقل من هذا الفرع إلى فرع آخر في دولة أخرى، ومعنى ذلك ضرورة وجود سعر بيع لهذه الأجزاء. والمعروف أن السوق لا مدخل له في تحديد هـــذا الســـعر، وإنما الذى يقوم بتحديده هو الشركة الأم، طبقاً لما تراه من مصـــلحة خاصـــة بها أو بأحد الفروع بغض النظر عن مصلحة الفرع أو الـــبلد المضيفة، وعادة ما تستخدم الشركة الأم آلية السعر لتحقيق مكاسب ضـــريبية ومالية، ولتدعيم موقف بعض الفروع، ولزعزعة موقف البعض الاخر، وفى النهاية فإن هذه العملية عادة ما ينجم عنها استنزاف المزيد من الفائض الاقتصادى في الدول النامية، وعدم سيطرة الدولة على بعض بنود صادراتها وواردتها[٧٤]، وهذه من المسائل التى يجب على الدولة مراعاتها

بكل دقة عند إبرام الاتفاقيات مع هذه الشركات وكذلك أثناء عملها، ومنها مـــا يـــرجع إلـــى المزيد من هيمنة هذه المشروعات العالمية على السوق العالمى، ومن ثم صعوبة دخول منتجات المشروعات الوطنية فيها.

وغالباً ما يكون للاندماجات لدى هذه المشروعات تأثيرات قد تكون قوية على السياسات الحكومية في المجال المالى وفى المجال النقدى، من حيث حجـــم ومكان ونوعية الاتفاق العام، ومن حيث طبيعة الضرائب وأنواعها وأســـعارها. ففى سبيل قيام فروع لهذه الشركات في الداخل أحياناً ما تقوم الحكومة تلبية لرغبة هذه الشركات، بتحديد نفقاتها وضرائبها بالشكل الذى يحقـــق رغـــبات هذه الشركات رغم ما قد يكون لذلك من آثار سلبية على المجـــتمع وعلى الاقتصاد القومى. ولا يقف الأمر في ذلك عند مرحلة ما قبل قيام الفروع الجديدة بل يستمر حال قيامها(٧٥).

وأيضـــاً للاندماجـــات تأثـــير ملحوظ في سياسة الدولة حيال ما يعرف بالخصخصة والتى تجرى على قدم وساق بدوافع محلية وتحريض عالمى، وبطريقة غير مباشرة من الشركات العالمية، لأن ذلك يتيح لها الاستحواذ علـــى العديد من المشروعات الوطنية أو على الأقل المشاركة معها بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تمارس هذه الشركات مزيداً من الضغوط على الحكومـــة بمـــا يحملها على الإسراع بعمليات الخصخصة وتوسيع نطاقها بحيـــث تعـــم كـــل أو معظم المرافق وليس فقط المشروعات الاقتصادية، وغالـــباً ما يكون لهذه الشركات حضور قوى في معظم الحالات فكثيراً ما نجـــد الخصخصة لمستثمر رئيسى وهو في العادة شركة من هذه الشركات أو وســـيطاً لها، وفى حالات كثيرة قد لا يكون ذلك في مصلحة الاقتصاد القومى(٧٦).

خلاصة القول

إنـــه من المحتمل القوى أن يكون للاندماجات والتكاملات التى تقوم به المشـــروعات العالمية آثار متفاوته في حدتها وفى نوعيتها على الاقتصاد المصـــرى. ولتنظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات فإن الأمر يقتضى مواجهة رشيدة تقوم على العديد من المرتكزات، كما سنشير في فرع لاحق.

* * *